

# قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون  
للصليب الأحمر والهلال الأحمر  
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



# AR

33IC/19/12.5  
الأصل: بالإنجليزية  
للاطلاع

## المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا  
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩

قوانين وسياسات الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد

وثيقة معلومات أساسية

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف في يونيو ٢٠١٩

## معلومات أساسية

ثمة تقارير كثيرة توثق زيادة وتيرة الكوارث وحدتها في الوقت الذي يؤدي فيه تغير المناخ إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة ويزيد من حجم المخاطر المحتملة بالفئات المعرضة أصلاً لخطر الكوارث والتوسع الحضري والفقر. وبغية التصدي لهذا الوضع، يتطلب حسن أداء منظومة إدارة مخاطر الكوارث أساساً قانونياً راسخاً على الصعيد الوطني لضمان وضوح المسؤوليات وتحديد أولويات الأنشطة وتخصيص الموارد والتنسيق. وذلك أمر ذو أهمية بالغة، ليس في خضم حالة الطوارئ فحسب، بل أيضاً من أجل المشاريع الأطول أجلاً التي ترمي إلى الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ والتأهب والانتعاش.

ولدى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، باعتبارها جهات تساعد السلطات العامة في المجال الإنساني، سجل حافل بمساعدة الدول على تحسين أطرها القانونية والسياساتية المتعلقة بالكوارث وضمان حسن فهمها وتنفيذها.

وقد أقر المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)، في اجتماعاته الأربعة الأخيرة، بأهمية وجود قوانين متينة بشأن الكوارث، وما افك يكلف جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف وجميع مكونات الحركة بالإسهام في التقدم في هذا المجال باعتماد قرارات شتى (٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١ و ٢٠١٥) تتناول على وجه الخصوص مسائل تتعلق بتسهيل وتنظيم عمليات المواجهة الدولية للكوارث وإزالة الحواجز التنظيمية التي تحول دون توفير المأوى بعد وقوع الكوارث ووضع التشريعات الفعالة للحد من مخاطر الكوارث. علاوة على ذلك، أكد قراران اتخذتا في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ دور المؤتمر الدولي نفسه باعتباره "محفلاً دولياً رئيسياً للحوار المتواصل بشأن دعم قوانين مواجهة الكوارث وتدابير التعافي بموازاة أنشطة تقودها الدول والمنظمات الدولية".<sup>٢</sup>

وسيحيط المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون علماً بالتقدم الذي أحرز في هذه المواضيع السابقة وسيستند إلى ما سبق إنجازه للمضي قدماً بجدول الأعمال، مع التركيز على التأهب للكوارث ومواجهتها على الصعيد الوطني. أما القرار المقترح المعنون "قوانين وسياسات الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد" فسيقترح أن تتخذ الدول جملة إجراءات تشمل ما يلي:

- تعزيز التشريعات والسياسات الوطنية لضمان اتباع نهج فعال ومراعٍ للمناخ في التعامل مع الكوارث، بوسائل منها الاعتراف بأن "القائمة المرجعية الجديدة حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها" أداة هامة ومفيدة،
- الاعتراف بأهمية مراعاة حماية واحتواء الفئات الضعيفة في السياسات والقوانين ذات الصلة المعنية بالكوارث من أجل ضمان عدم إغفال أحد في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث،
- الاعتراف بالدور القيادي المستمر الذي تؤديه الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال قانون مواجهة الكوارث، بما في ذلك وضع ونشر وتنفيذ الأطر القانونية والسياساتية الفعالة ذات الصلة بإدارة مخاطر الكوارث على نحو مراعي للمناخ، وإجراء بحوث عالية الجودة وتقديم أحدث التوصيات.

## (١) مقدمة

في عام ٢٠١٨، قدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (هيئة المناخ) أن من المرجح أن يتجاوز المتوسط العالمي لدرجة الحرارة مستويات ما قبل العصر الصناعي بـ ١,٥ درجة مئوية على الأقل بين عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٥٢ إذا استمرت اتجاهات تغير المناخ بوتيرتها الحالية<sup>٣</sup>. ورأت هيئة المناخ أن من المحتمل للغاية أن تؤدي الظواهر الجوية القصوى إلى آثار خطيرة وواسعة النطاق بعد بلوغ ذاك المستوى<sup>٤</sup>. لكن هذه الآثار ماثلة بالفعل أمام كثير من الناس. ففي ٢٠١٨، على سبيل المثال، تجاوز عدد الأعاصير المدارية متوسط المعدل المعتاد في جميع أحواض نصف الكرة الشمالي الأربعة؛ ووصل معدل هطول الأمطار في الفترة بين مارس ومايو إلى ما لا يقل عن ضعف متوسط المعدل المعتاد في كينيا والأجزاء الشمالية من تنزانيا، مما أدى إلى مقتل ٨٧ شخصاً على الأقل؛ وبلغت حرائق الغابات مستويات غير مسبوقة في السويد حيث احترق أكثر من ٢٥٠٠٠ هكتار، على سبيل المثال لا الحصر<sup>٥</sup>. وتشهد الأخطار المرتبطة بالطقس تزايداً مطرداً وأصبحت أيضاً أشد تقلباً. وفي الوقت الذي يؤدي فيه تغير المناخ إلى تفاقم آثار تلك الأخطار، يجد كثير من الناس أنفسهم عرضة للضرر من جراء التوسع الحضري غير المخطط له في العديد من أنحاء العالم.

وباتت الكوارث المفاجئة تؤدي بالفعل، في المتوسط، إلى نزوح أكثر من ٢٥ مليون شخص سنوياً بينما يتعرض ملايين من الناس لخطر النزوح من جراء الأخطار البيئية التطور. وأشارت دراسة حديثة العهد أجراها البنك الدولي إلى أن ارتفاع منسوب البحر يُعرض زهاء ٩٠ مليون شخص لخطر النزوح في شرق آسيا والمحيط الهادئ وحدهما<sup>٧</sup>. ومن المتوقع على نطاق واسع أيضاً أن يستمر تزايد أعداد النازحين من جراء آثار تغير المناخ، ولا سيما في البلدان النامية<sup>٨</sup>.

وفي هذا السياق، أكدت البحوث التي أنجزها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) حتى الآن في مجال قانون مواجهة الكوارث أن التأهب القانوني أمر بالغ الأهمية لمواصلة بناء القدرة على الصمود<sup>٩</sup>. ويرتكز حسن أداء منظومة إدارة مخاطر الكوارث على وجود قوانين متينة وشاملة في مجال الكوارث تُنفذ على النحو الواجب. فهذه التشريعات تتيح الأساس القانوني والمؤسسي اللازم للاضطلاع بجميع جوانب إدارة مخاطر الكوارث، انطلاقاً من الحد من الكوارث والتأهب لها، ثم وصولاً إلى مواجهتها والتعافي من آثارها، وتسهم في حماية الفئات السكانية الضعيفة والمتضررة من الكوارث وتوطيد قدرتها على الصمود. ولا شك في أن الخطوة الأولى في النهوض بجوكمة أمتن لإدارة مخاطر الكوارث هي تحسين القوانين واللوائح ذات الصلة وتعزيز تنفيذها.

واعتُبر تمتين قوانين الكوارث وتنفيذها، ولا سيما على الصعيد المحلي، أولوية رئيسية في الالتزامات العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف، مثل إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث وأهداف التنمية المستدامة<sup>١٠</sup>.

وقد أقر المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر منذ ٢٠٠٣ بأهمية وجود قوانين راسخة في مجال الكوارث، وكلف الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية بإسداء المشورة وتقديم الدعم لحكومات بلدانها من أجل وضع وتنفيذ أطر قانونية وسياساتية فعالة ذات صلة بإدارة الكوارث وحالات الطوارئ، من خلال اعتماد قرارات شتى (٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١ و ٢٠١٥). وشملت المواضيع السابقة، ضمن أمور أخرى، تسهيل وتنظيم عمليات المواجهة الدولية للكوارث والتشريعات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وإزالة الحواجز التنظيمية التي تحول دون توفير المأوى بعد وقوع الكوارث.

ويقترح المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون مناقشة أهمية التأهب القانوني لمواجهة الكوارث، مع التركيز على النهج التي تراعي المخاطر المناخية في مجال التأهب للكوارث ومواجهتها على المستوى المحلي، فضلاً عن الطرق التي يمكن بها للقوانين والسياسات المحلية المتعلقة بمواجهة الكوارث أن تضمن عدم إغفال أحد في أنشطة إدارة الحد من الكوارث.

## (٢) معلومات أساسية

### ١٠ التوجيهات والأدوات القائمة

أصدر الاتحاد الدولي في ٢٠٠٧ إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث (الإرشادات)، استناداً إلى بحوث ومشاورات مكثفة<sup>١١</sup>. والإرشادات هي مجموعة من التوصيات المرفوعة إلى الحكومات بشأن كيفية إعداد قوانينها وخططها لمواجهة الكوارث من أجل معالجة المشكلات التنظيمية المشتركة التي تواجهها أثناء اضطلاعها بعمليات إغاثة دولية. واعتمدت الإرشادات بإجماع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في ٢٠٠٧ أثناء المؤتمر الدولي الثلاثين.

وفي ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ثلاثة قرارات تشجع الدول على اتباع الإرشادات<sup>١٢</sup>. وفي العقد الذي تلا ذلك، أُشير إلى الإرشادات مراراً وتكراراً في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة واستُخدمت على نطاق واسع في عمليات وضع القوانين والسياسات الوطنية في مجال الكوارث<sup>١٣</sup>. واستُكملت الإرشادات بقانون نموذجي (أعد بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد البرلماني الدولي) ومرسوم نموذجي للطوارئ وقائمة مرجعية، ضم جميعها لتسهيل مهمة تنفيذ الإرشادات على الصعيد الوطني<sup>١٤</sup>. ومنذ ٢٠٠٧، اعتمد ٣٧ بلداً قوانين أو سياسات أو إجراءات جديدة تستند إلى الإرشادات، وقدمت الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مشورتها ودعمها لتنفيذ توصيات الإرشادات في أكثر من ٩٥ بلداً<sup>١٥</sup>.

وفي ٢٠١٢، شرع الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مبادرة مشتركة لبحث ووضع توجيهات بشأن قانون حول الحد من مخاطر الكوارث. وفي أكتوبر ٢٠١٥، أصدر الاتحاد والبرنامج النسخة النهائية من القائمة المرجعية للقانون والحد من مخاطر الكوارث<sup>١٦</sup>. وأصدر الاتحاد والبرنامج أيضاً دليلاً أكثر تفصيلاً هو دليل قانون الكوارث والحد من مخاطر الكوارث بغية تقديم توجيهات مفصلة بشأن سبل الإجابة على أسئلة القائمة المرجعية<sup>١٧</sup>. واستُرشد في وضع القائمة المرجعية للقانون والحد من مخاطر الكوارث بتقرير عن بلدان متعددة تناول التشريعات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في ٣١ بلداً، ومشاورات مكثفة بشأن صيغة تجريبية<sup>١٨</sup>. وأقر المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون في عام ٢٠١٥ بأن القائمة المرجعية أداة تقييم مفيدة غير ملزمة لمساعدة الدول، عند الاقتضاء، في استعراض الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وطنياً وعلى صعيدي المحافظات والبلديات، ولاحظ أنها مفيدة للدول في الوفاء بالالتزامات ذات الصلة المحددة في إطار سنداي.

إضافة إلى ذلك، عكف برنامج قانون مواجهة الكوارث، خلال السنوات القليلة الماضية، على بحث القضايا المتعلقة بالحوادث التنظيمية التي تحول دون توفير المأوى بعد وقوع الكوارث. وأجريت بحوث قطرية في زهاء عشرة بلدان في آسيا والأمريكتين (بما في ذلك دراستان متعمقتان حول نيبال وهايتي) - وبحوث في إطار إجراءات الاستجابة للزلازل ٢٠١٦ في إكوادور، وقدم الدعم إلى قسم المأوى بالاتحاد الدولي من أجل وضع منتجات للممارسين تضم منهجية منسقة لرسم خرائط الأراضي على الصعيد المجتمعي بعد وقوع الكوارث. واعتمدت توصيات في هذا الصدد في القرار ٧ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين في ٢٠١١.

علاوة على ذلك، أصدر الاتحاد الدولي، بدعم من المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية الذي يستضيفه الصليب الأحمر الفرنسي، عدة تقارير تقدم حججاً لتوفير تدريب عام أوسع نطاقاً على الإسعافات الأولية وتشير إلى الثغرات التي تعترض الدعم القانوني والسياساتي لهذا النهج في العديد من البلدان، وخاصة فيما يتعلق بالتدريب الإلزامي والمعايير والحماية من المسؤولية. واعتمدت توصيات بشأن هذا الموضوع في القرار ٦ الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في ٢٠١٥.

## ٢٠ التقدم المحرز حتى الآن

عملت الجمعيات الوطنية، من خلال تنفيذ أكثر من ٩٥ مشروعاً للمساعدة التقنية منذ ٢٠٠٧، بدعم من الاتحاد الدولي، على مساعدة السلطات العامة في بلدانها في ميادين متعددة لها صلة بقانون الكوارث، تشمل تحليل القوانين الفعالة في مجال مواجهة الكوارث وصياغتها وتنفيذها. فالجمعيات الوطنية تتبوأ مكانة فريدة باعتبارها آلية التفاوض بين الحكومة والمجتمع المحلي لتعزيز وضع القوانين والسياسات وتنفيذها.

ففيما يتعلق بالجهود التي تستهدف الحكومات في هذا الصدد، شاركت الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي، من جهة، مع الحكومات في تقديم مدخلات لتحديث القوانين واللوائح لكي تدمج التوصيات المتعلقة بأفضل الممارسات الدولية. وشملت المساعدة في هذا السياق الدورات التدريبية والبحوث القانونية والمشاورات مع أصحاب المصلحة، فضلاً عن المساعدة في صياغة مشاريع قوانين أو قواعد أو إجراءات جديدة. وشملت في حالات كثيرة عمليات للتشاور وإسداء المشورة التقنية والدعم دامت سنوات متعددة. ووقت كتابة تقرير المعلومات الأساسية هذا، كان ٣٧ بلداً<sup>١٩</sup> في المجموع قد اعتمدت قوانين أو قواعد أو إجراءات جديدة استناداً إلى توصيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المتعلقة بقانون مواجهة الكوارث. ولدى عشرة بلدان أخرى مشاريع قوانين أو مشاريع قواعد معلقة حالياً تتضمن هذه التوصيات<sup>٢٠</sup>. علاوة على ذلك، أثرت الإرشادات في العديد من الاستراتيجيات والقرارات الحكومية الدولية وعدة معاهدات، ولا سيما اتفاق التعاون عبر الحدود بين بنما وكوستاريكا لعام ٢٠١٥، والإجراءات الجمركية الخاصة بسلع الإغاثة في منظومة تكامل بلدان أمريكا الوسطى لعام ٢٠١٧، بالإضافة إلى "مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث" التي وضعتها لجنة القانون الدولي في ٢٠١٦. وسيُنشر تقرير مرحلي في يوليو ٢٠١٩ لإطلاع أعضاء المؤتمر الدولي على مستجدات التقدم العالمي في تنفيذ توصيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال قانون مواجهة الكوارث. وعملت الجمعيات الوطنية بنشاط أيضاً على بناء قدرات الهيئات التشريعية داخل بلدانها من أجل زيادة إمكانية تقدير الحاجة إلى قوانين إدارة مخاطر الكوارث في بلدانها. وتمكنت الجمعيات الوطنية بفضل هذه الأعمال من إطلاع البرلمانيين في إطار لجان خاصة على الاحتياجات المجتمعية المرتبطة بإدارة مخاطر الكوارث.

ومن ناحية أخرى، تتبوأ الجمعيات الوطنية، بفضل جذورها الراسخة على الصعيد المجتمعي، مكانة جيدة للغاية لتوعية المجتمعات بالبيئة القانونية وتحسين فهمها إياها، بالتشجيع على الامتثال للحقوق والمسؤوليات والتوعية بها. ومن الأمثلة على ذلك تقديم الاتحاد الدولي الدعم لإعداد وحدة شاملة ومهنية وعملية لنشر قانون مواجهة الكوارث تسمى "اعرف حقوقك وأدوارك ومسؤولياتك" (Know your 3Rs - Rights, Roles and Responsibilities)، وبذل عدد متزايد من الجمعيات الوطنية جهوداً متضافرة مع حكومات بلدانها من أجل تنفيذ هذه الأداة الجديدة، كما هو الحال في الفلبين وفييت نام وكبوديا.

وقد أبدت الجمعيات الوطنية استعدادها لمواصلة تقديم مشورتها ودعمها إلى سلطات بلدانها في هذا المجال وأعربت عن عزمها على ذلك، وسيشجع المؤتمر الدولي الدول على التحاور مع جمعياتها الوطنية من أجل مزيد من التعاون على تعزيز الأطر القانونية وتنفيذها، والنهوض بتنفيذ إدارة مخاطر الكوارث.

### (٣) التحليل

#### ١٠ أهمية القوانين الفعالة في مجال الكوارث

اعتُبر الحكم الفعال ركيزة إدارة مخاطر الكوارث. فالقوانين الفعالة لا تهيئ الظروف المواتية فحسب لدعم جهود منظمات المجتمع المدني كالجمعيات الوطنية، بل تشكل أيضاً القدرات التي ينبغي أن تكون لدى الحكومات، وتولد حوافز لممارسات إنمائية أسلم، وتكفل حماية حقوق وكرامة الفئات السكانية الضعيفة. أما القوانين التي عفا عليها الزمن أو أسوء تصميمها فيمكن أن تقوض التأهب للكوارث، وتزيد الغموض والتزاع الداخلي في لحظات حرجة، وترفع تكلفة عمليات مواجهة الكوارث وتقلص فعاليتها. ويمكن أن تؤثر أيضاً تأثيراً سلبياً في قدرة الجمعيات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على أداء مهمتها الإنسانية بفعالية.

وفي السنوات الأخيرة، تلقى برنامج قانون مواجهة الكوارث بالاتحاد الدولي طلبات عديدة من الجمعيات الوطنية لدعمها في تقديم المساعدة التقنية إلى سلطات بلدانها من أجل وضع أحكام تشريعية تتعلق بالتأهب للكوارث ومواجهتها. وعلى الرغم من أن بلداناً كثيرة اضطلعت بعمليات لمراجعة تشريعاتها واعتمدت قوانين جديدة تتعلق بإدارة مخاطر الكوارث في العقد الماضي، لا تتضمن المؤلفات المتعلقة بالقوانين واللوائح الفعالة في مجالي التأهب للكوارث ومواجهتها سوى توجيهات قليلة.

علاوة على ذلك، كشفت البحوث التي أنجزها الاتحاد الدولي في السنوات الأخيرة أن الأطر القانونية لإدارة مخاطر الكوارث المطبقة في العديد من البلدان تميل إلى التركيز على إرساء المنظومات والأدوار والمسؤوليات المؤسسية، من دون أن تتضمن صيغاً محددة جداً بشأن الفئات السكانية المتضررة نفسها. وبالمثل، كشف تقرير الاتحاد الدولي عن الكوارث في العالم ٢٠١٨ أن قطاع العمل الإنساني يغفل دائماً كثيراً من الأشخاص الذين لديهم احتياجات إنسانية كبيرة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين غير النظاميين والأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية لم تشملها عمليات المسح. ومع ذلك، فإن ضمان حماية وأمن أضعف الفئات السكانية وأكثرها تعرضاً للخطر وأشدّها تضرراً من الكوارث أمر حاسم الأهمية لتحقيق الفعالية في إدارة مخاطر الكوارث. وعليه، ثمة حاجة إلى وضع توجيهات وتوصيات مبتكرة لدعم الدول في معالجة ما يعتري قوانين وسياسات الكوارث من ثغرات وتحديات رئيسية في مجال الحماية.

ومع اعتماد إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث في ٢٠١٥، وفي انتظار بدء نفاذ اتفاق باريس في ٢٠٢٠، تلقى برنامج قانون الكوارث التابع للاتحاد الدولي أيضاً عدداً متزايداً من الطلبات من الدول<sup>٢١</sup> لتقديم توصيات بشأن تسهيل تكامل ترتيبات الحوكمة الأوسع نطاقاً في الأطر المعيارية، مثل عمليات خطط التكيف الوطنية المنصوص عليها في اتفاق باريس وعملية استراتيجيات الحد من المخاطر المنصوص عليها في إطار سندي (الهدف ه).

ويُقترح في هذا الصدد أن يعتمد المؤتمر الدولي قراراً بشأن قوانين وسياسات مواجهة الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد. وسيشجع القرار الدول على أن تعزز، بفضل الدعم المناسب من الجمعيات الوطنية، الأطر القانونية والسياساتية للتأهب للكوارث ومواجهتها. وسيدعو أيضاً إلى الاعتراف بما يلي:

- أهمية دمج حماية الفئات الضعيفة واحتوائها في القوانين والسياسات ذات الصلة لمواجهة الكوارث من أجل ضمان عدم إغفال أحد،
- مزايا اتباع نهج مشترك في الترتيبات السياسية والمؤسسية لإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ،
- اعتبار "القائمة المرجعية الجديدة حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها" أداة تحليل مفيدة (غير ملزمة).

## ٢٠ توصيات جديدة بشأن القانون الوطني لإدارة مخاطر الكوارث على نحو يراعي المخاطر المناخية

### القائمة المرجعية حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها

شرع الاتحاد الدولي في ٢٠١٧، سعياً منه إلى سد الفجوة الكبيرة المشار إليها أعلاه، في مشروع لوضع قائمة مرجعية حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها. وبغية إثراء القائمة المرجعية المقترحة، أعد الاتحاد الدولي تقريراً توليفياً عالمياً عن القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها (التقرير التوليفي العالمي) استناداً إلى تحليل مُدخلين: أولاً، استعراض المؤلفات التي كُتبت بشأن المواضيع الرئيسية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التأهب للكوارث ومواجهتها (استعراض المؤلفات)؛ ثانياً، إجراء ٢٠ استعراضاً مكثيفاً قطرياً للقوانين الوطنية المتصلة بالتأهب للكوارث ومواجهتها (الاستعراضات المكتبية). وسيُنشر استعراض المؤلفات والاستعراضات المكتبية والتقرير التوليفي العالمي قريباً على الموقع الشبكي للاتحاد الدولي.

وفيما يلي البلدان العشرون التي اختيرت للاستعراضات المكتبية: الأردن، أستراليا، إكوادور، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، جنوب أفريقيا، السنغال، الفلبين، فلسطين، فنلندا، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كوريا، كولومبيا، كينيا، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة. وتمثل البلدان المختارة مجموع نطاق مستويات مخاطر الكوارث، وتضم ٨ من أكثر البلدان الثلاثين تعرضاً لمخاطر الكوارث<sup>٢٢</sup>. وتمثل أيضاً معظم المناطق الجغرافية في العالم وكامل نطاق مؤشر التنمية البشرية، من أدنى الرتب في سلم مؤشر التنمية البشرية إلى أعلاها<sup>٢٣</sup>.

ويتضمن التقرير التوليفي العالمي عشرة فصول مواضيعية، يتناول كل منها مجموعة من القضايا المترابطة في مجال التأهب للكوارث ومواجهتها، ويقدم أمثلة على الممارسات الجيدة في البلدان المختارة استناداً إلى الاستعراضات المكتبية العشرين. ويحتوي التقرير أيضاً على التوجيهات الموجودة العالية الجودة في سياق موضوع معين ويجمعها، حيثما أمكن ذلك. ويختتم كل فصل بقسم "توصيات" هدفها تقديم توجيهات إلى صناع القرار على الصعيد الوطني بشأن سبل وضع قوانين وسياسات وطنية لمواجهة الكوارث.

ويقدم التقرير التوليفي العالمي توجيهات ملموسة لواضعي القوانين والسياسات، فضلاً عن الجمعيات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية، بشأن ما يلي: ١- الترتيبات المؤسسية؛ ٢- الميزانيات والتمويل لمواجهة مخاطر الكوارث؛ ٣- التخطيط والتوعية والتدريب بشأن الطوارئ؛ ٤- الإنذار المبكر والعمل المبكر؛ ٥- حالة الطوارئ وحالة الكوارث؛ ٦- التسهيلات القانونية للاضطلاع بأنشطة التأهب ومواجهة الكوارث؛ ٧- تنقل السكان المرتبط بالكوارث؛ ٨- المأوى والسكن في حالات الطوارئ وحقوق الأراضي والملكية في حالات الكوارث؛ ٩- حماية الفئات الضعيفة واحتوائها؛ ١٠- الجودة والمساءلة ومنع الاحتيال والفساد.

وبالمثل، أُدرجت في التقرير التوليفي العالمي الاستنتاجات والتوصيات التي انبثقت في مجال الحواجز التنظيمية التي تعترض توفير المأوى بعد وقوع الكوارث وعُرضت على المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين في ٢٠١١، والتوصيات التي انبثقت في مجال الإسعافات الأولية وعُرضت على المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في ٢٠١٥.

وجُمعت توصيات التقرير التوليفي العالمي في صيغة تجريبية من القائمة المرجعية الجديدة حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها<sup>٢٤</sup>. وستناقش هذه الصيغة التجريبية في سلسلة من المشاورات ستُعقد في ٢٠١٩. وستتاح القائمة المرجعية النهائية للمؤتمر الدولي كي يقرها باعتبارها أداة مفيدة غير ملزمة لتعزيز القوانين الوطنية المتعلقة بالكوارث.

## التقرير العالمي عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

علاوة على ذلك، أصدر الاتحاد الدولي في ٢٠١٧ تقريراً عالمياً عن "دور القوانين والسياسات في معالجة عدم المساواة بين الجنسين في إدارة مخاطر الكوارث والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث" (التقرير العالمي عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي). ويسد هذا التقرير فجوة معرفية في هذا المجال، ويسهم في تنفيذ قرارين صادرين عن المؤتمر الدولي في ٢٠١٥. ويتعلق الأمر بالقرار ٣ بشأن "العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجهته"، والقرار ٦ بشأن "تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وتقديم الإسعافات الأولية". ويستند التقرير إلى بحوث علمية وثلاث دراسات حالات قطرية، تتعلق بإكوادور وزمبابوي ونيبال. وينظر في تجارب المجتمعات المتضررة من الكوارث وفي فعالية القوانين الوطنية في الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وضمان المساواة بين الجنسين في إجراءات الاستجابة الإنسانية.

ومن أهم توصيات البحث تغيير المنظومات والقوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالكوارث لتشمل أهدافاً سياسية تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع جوانب إدارة مخاطر الكوارث. ويتعلق الأمر في هذا الصدد بولايات محددة تُدرج بمراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في وضع تقييمات مخاطر الكوارث والحد من المخاطر وعمليات المواجهة والانتعاش وإعادة الإعمار. ويوصي التقرير أيضاً بإلزام مؤسسات إدارة مخاطر الكوارث بأن تضم في صفوفها نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من النساء. إضافة إلى ذلك، يقترح التقرير أن تنص القوانين على أحكام بشأن توفير المأوى بعد وقوع الكوارث، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدتها ومواجهتها. علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن شواغل الحماية المرتبطة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي تنشأ في سياق الحصول على الخدمات الأساسية في حالات الكوارث، ويوصي من ثم بضرورة وضع خطط سليمة للطوارئ، تُخصص لها موارد كافية، من أجل ضمان استمرارية الخدمات أثناء الكوارث.

وقد جُمعت نتائج وتوصيات التقرير العالمي عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في التقرير التوليقي العالمي المذكور أعلاه، ويشار إليها أيضاً في مشروع القرار.

## الدمج الفعال بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ

أخيراً، سيقتراح مشروع القرار تكليف الاتحاد الدولي بمواصلة إعداد بحوث عالية الجودة في مجال قانون مواجهة الكوارث، تتناول جملة أمور من بينها أفضل السبل الكفيلة بجعل قوانين وسياسات مواجهة الكوارث "تراعي المخاطر المناخية" – أي اتساعها بما يكفي من المرونة والوضوح للتصدي للتهديدات المتزايدة والتقلبات الناجمة عن تغير المناخ، وحسن تكاملها مع آليات التكيف مع تغير المناخ.

وفي ٢٠١٨، استهل الاتحاد الدولي مشروعاً عالمياً للبحث من أجل دمج قوانين وسياسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ دمجاً فعالاً في نهج متماسك واحد. ومثلما أبرز أعلاه، رئي أن تغير المناخ من أكبر المخاطر التي تهدد العالم. وفي هذا السياق، اعتُبر تمثين أطر مواجهة مخاطر الكوارث والمناخ، بما في ذلك تنفيذها على الصعيد المحلي، أولوية رئيسية في الالتزامات العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف، مثل إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الصكوك الحكومية الدولية الإقليمية. وعليه، لا بد من بحوث وتوصيات مبتكرة لضمان تعاون المؤسسات المعنية بتغير المناخ والبيئة ومؤسسات إدارة مخاطر الكوارث على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي للتصدي بفعالية للمخاطر المتزايدة المرتبطة بالمناخ والكوارث، ووضع قوانين وسياسات فعالة بشأن هذه القضايا والأطر المترابطة. وبغية ترسيخ هذا التكامل الفعال، يقترح برنامج قانون مواجهة الكوارث بالاتحاد الدولي تظافر جهود الشركاء، من قبيل وكالات الأمم المتحدة والجامعات، وإعداد توجيهات غير ملزمة لوضعي القوانين والسياسات من أجل ضمان مراعاة المخاطر في تعزيز قوانين وسياسات الكوارث.

وسيكون المؤتمر الدولي أمام منعطف قبل شهر فقط من بدء السريان التام لاتفاق باريس، عندما ستصبح الدول ملزمة قانوناً بالوفاء بالالتزامات، وستسعى إلى التعاون مع الشركاء للمساعدة في توسيع نطاق العمل الجماعي المتعلق بالمناخ. ويقترح أن يكلف المؤتمر الاتحاد الدولي بإجراء مزيد من البحوث في هذا المجال، وتشجيع التعلم من الأقران بشأن الممارسات الجيدة الناشئة في وضع وتنفيذ قوانين

وسياسات إدارة مخاطر الكوارث التي تراعي المناخ، وإبراز دور الجمعيات الوطنية باعتبارها جهات تساعد حكومات بلدانها في الميدان الإنساني وتدعم سلطاتها في هذا المجال.

#### (٤) التبعات من حيث الموارد

تقدم التوصيات التي وضعها الاتحاد الدولي في مجال قانون مواجهة الكوارث توجيهات للدول من أجل تجسيد الالتزامات الدولية والإقليمية، مثل إطار سنديا واتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، في سياسات وقوانين وطنية ومحلية لدعم وتعزيز المرونة المؤسسية والتكيف مع تغير المناخ.

وفيما يتعلق بالإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها، يظل الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ملتزمين بتعزيز وتنفيذ الإرشادات والقائمة المرجعية حول القانون والحد من مخاطر الكوارث والقائمة المرجعية الجديدة حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها، فضلاً عن أي توصيات تُقدّم مستقبلاً لدعم دمج التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في القوانين والسياسات الوطنية. وتلتزم شبكة الاتحاد الدولي التزاماً تاماً بالإسهام في هذا العمل في العقد المقبل، لتصبح الأطر القانونية الخاصة بالكوارث أكثر اتساقاً وتحمي مزيداً من الأشخاص وتنقذ مزيداً من الأرواح.

وينبغي لأعضاء الاتحاد الدولي تخصيص موارد لهذا العمل في السنوات القادمة، بزيادة التمويل وتعزيز القدرات من أجل النجاح في تنفيذ برامج قانون الكوارث في السياقات الوطنية.

#### (٥) التنفيذ والرصد

يتبع الاتحاد الدولي إجراءات قائمة على الأدلة في البحث والرصد والتقييم لإثراء عمليات وضع البرامج والتخطيط. ويتولى رؤساء البرامج في مختلف المناطق رصد المشاريع باستمرار، بوسائل تشمل التواصل المستمر مع الجمعيات الوطنية وإجراء زيارات ميدانية بين الفينة والأخرى. ويُضطلع بالرصد أيضاً في إطار الإبلاغ المنتظم عن خطط الاتحاد الدولي التشغيلية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن خلال هذه الجهود المتواصلة، سيطلع الاتحاد الدولي أعضاء المؤتمر الدولي على مستجدات التقدم المحرز عن طريق محافله العالمية للإبلاغ والتقرير السنوي لبرنامج قانون الكوارث. وسيقدم الاتحاد الدولي أيضاً تقريراً مرحلياً عن القرار قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين في ٢٠٢٣.

#### (٦) الاستنتاجات والتوصيات

على الرغم من الاهتمام المتزايد عالمياً وإقليمياً، لاتزال قضايا تنظيمية مشتركة عديدة تقوض فعالية منظومات إدارة مخاطر الكوارث المراعية للمخاطر المناخية على الصعيد الوطني. وبغية تحصين تلك المنظومات في المستقبل، على سبيل المثال، لا بد من اعتماد منظور يراعي المناخ لضمان حسن إدماج إجراءات التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، وحماية أضعف الفئات، والعمل والتأثير إيجاباً على الصعيد المحلي.

ومثلما هو مبين أعلاه، قاد الاتحاد الدولي عمليات إنجاز بحوث مبتكرة ووضع أحدث التوصيات بشأن قضايا رئيسية مرتبطة بإدارة مخاطر الكوارث المراعية للمناخ، بما في ذلك التأهب للكوارث ومواجهتها، لا بد من أخذها في الاعتبار في قوانين الكوارث. أما الجمعيات الوطنية فقد اضطلعت بدور قيادي في تقديم الدعم للحكومات من أجل تعزيز قوانينها الوطنية المتعلقة بالكوارث في العقد الماضي، وخطت خطوة إضافية إلى الأمام، إذ عملت مع حكومات بلدانها على تطبيق برامج النشر والتنفيذ على المستوى الحكومي والمجمعي.

ويُقترح أن يسלט المؤتمر الدولي الضوء على ما يكتسبه تعزيز التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالكوارث من أهمية وحاجة ملحة. وسيشمل ذلك الاعتراف بأهمية دمج حماية الفئات الضعيفة واحتوائها في قوانين وسياسات الكوارث ذات الصلة من أجل ضمان عدم إغفال أحد في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث، وإبراز أهمية دمج جهود التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث من أجل وضع قوانين

فعالة في مجال إدارة مخاطر الكوارث. وسيقترح القرار المتعلق بقانون الكوارث أيضاً الاعتراف بـ "القائمة المرجعية الجديدة حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها" باعتبارها أداة هامة ومفيدة لتعزيز القوانين ذات الصلة في مجال الكوارث، والترحيب بالتوصيات المبتكرة المنبثقة من الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية وبدعمها المستمر للدول في تمتين هذه القوانين وتنفيذها، والتشجيع على إنجاز بحوث عالية الجودة ووضع أحدث التوصيات في هذا المجال.

وأخيراً، أقر المؤتمر الدولي بمسألة قانون مواجهة الكوارث في اجتماعاته العادية الأربعة الأخيرة، مثلما يتضح من اعتماد قرارات في هذا الصدد (٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١ و ٢٠١٥). ويُقترح أن يكرر المؤتمر الدولي تأكيد دوره كمنتدى دولي رئيسي للحوار المستمر حول تعزيز قوانين مواجهة الكوارث.

١ تُستخدم عبارة "إدارة مخاطر الكوارث" في هذه الوثيقة للإشارة إلى مجموع دورة التدخلات الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث، والتأهب للكوارث والتصدي لها، وضمان التعافي من آثارها.

٢ القرار ٧، تعزيز الأطر المعيارية ومواجهة الحواجز التنظيمية بشأن الحد من الكوارث ومواجهتها والتعافي منها، المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصلب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، ٢٠١١؛ والقرار ٦، تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وتقديم الإسعافات الأولية، المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصلب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، ٢٠١٥.

٣ IPCC Special Report *Global Warming of 1.5 °C* (2018).

٤ المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

٥ بيان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن حالة المناخ العالمي في ٢٠١٨ (٢٠١٩).

٦ Global Report on International Displacement 2018، متاح في الرابط التالي: <http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2018/>

٧ Risk of sea-level rise: high stakes for East Asia & Pacific region countries، متاحة في الرابط التالي: <http://blogs.worldbank.org/eastasiapacific/risk-of-sea-level-rise-high-stakes-for-east-asia-pacific-region-countries>

٨ IPCC Special Report *Global Warming of 1.5 °C*، متاح في الرابط التالي:

[https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2018/07/SR15\\_SPM\\_version\\_stand\\_alone\\_LR.pdf](https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2018/07/SR15_SPM_version_stand_alone_LR.pdf)

٩ أنجز الاتحاد الدولي أكثر من ١٢٠ مشروع بحث في مجال قانون الكوارث منذ ٢٠٠٣. ويمكن الاطلاع على جميع التقارير في الرابط التالي: <https://www.ifrc.org/en/what-we-do/disaster-law/research-tools-and-publications/disaster-law-publications/>

١٠ الأولوية ٢ من إطار سندي بشأن تعزيز إدارة المخاطر. ومن بين الإشارات العديدة إلى الكوارث المرتبطة بالمناخ الواردة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، يشدد الهدف ٥-١ على ضرورة "بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث [...] البيئية"، وينص الهدف ١٣-٢ على إدماج القوانين التي تعالج الأسباب الجذرية للكوارث "في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني".

١١ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، إرشادات بشأن التسهيل المحلي للمساعدات الدولية للإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدات الأولية للإنعاش وتنظيمها، <http://www.ifrc.org/PageFiles/41203/introduction-guidelines-ar.pdf>

١٢ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، قرار الجمعية العامة ١٦٩/٦٣، الدورة العادية الثالثة والستون للجمعية العامة، الجلسة العامة الثامنة والستون، البند ٦٥(أ) من جدول الأعمال، الوثيقة A/RES/63/139 (١١ ديسمبر ٢٠٠٨)؛ والتعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، قرار الجمعية العامة ١٤١/٦٣، الدورة العادية الثالثة والستون للجمعية العامة، الجلسة العامة الثامنة والستون، البند ٦٥(أ) من جدول الأعمال، A/RES/63/141 (١١ ديسمبر ٢٠٠٨)؛ وتعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي، قرار الجمعية العامة ١٣٧/٦٣، الدورة العادية الثالثة والستون للجمعية العامة، الجلسة العامة الثامنة والستون، البند ٦٥(أ) من جدول الأعمال، A/RES/63/137 (١١ ديسمبر ٢٠٠٨).

١٣ انظر International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies، "UN General Assembly Resolutions mentioning the IDRL Guidelines"، متاح في الرابط التالي: <http://www.ifrc.org/en/what-we-do/idrl/research-tools-and-publications/key-resolutions/un-general-assembly-resolutions-on-the-idrl-guidelines/>

١٤ International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies، United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs and Inter-Parliamentary Union، "Model Act for the Facilitation and Regulation of International Disaster Relief and Initial Recovery Assistance (with commentary)" (March 2013)، متاح في الرابط التالي:

<http://www.ifrc.org/docs/IDRL/MODEL%20ACT%20ENGLISH.pdf> و International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies، "Checklist on the Facilitation and Regulation of International Disaster Relief and Initial Recovery Assistance" (2017)، متاحة في الرابط التالي: <https://media.ifrc.org/ifrc/document/checklist-facilitation-regulation-international-disaster-relief->

- International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies and United Nations Office for [initial-recovery-assistance/](#) the Coordination of Humanitarian Affairs, “Model Emergency Decree for the Facilitation and Regulation of International Disaster Relief and Initial Recovery Assistance” (2017). متاح في الرابط التالي: [https://media.ifrc.org/ifrc/wp-content/uploads/sites/5/2017/12/Model-Decree\\_EN-LR.pdf](https://media.ifrc.org/ifrc/wp-content/uploads/sites/5/2017/12/Model-Decree_EN-LR.pdf).
- <sup>15</sup> يمكن الاطلاع على تفاصيل عن الأماكن التي استُخدمت فيها الإرشادات، وعلى أمثلة عن الممارسات الجيدة، في الموقع الشبكي الخاص بقانون الكوارث: [www.ifrc.org/dl](http://www.ifrc.org/dl).
- International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies and United Nations Development Programme, *The Checklist on Law and Disaster Risk Reduction: An annotated outline* (October 2015). متاح في الرابط التالي: <http://drr-law.org/resources/The-Checklist-on-law-and-DRR-Oct2015-EN-FINAL.pdf>.
- International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies and United Nations Development Program, *The Handbook on Law and Disaster Risk Reduction*, (2015). متاح في الرابط التالي: <https://www.ifrc.org/Global/Photos/Secretariat/201511/Handbook%20on%20law%20and%20DRR%20LR.pdf>.
- International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, *Effective Law and Regulation for Disaster Risk Reduction: A Multi-Country Report* (June 2014). متاح في الرابط التالي: [http://www.ifrc.org/Global/Publications/IDRL/country%20studies/summary\\_report\\_final\\_single\\_page.pdf](http://www.ifrc.org/Global/Publications/IDRL/country%20studies/summary_report_final_single_page.pdf).
- <sup>16</sup> هذه البلدان هي: إكوادور، إندونيسيا، إيطاليا، باراغواي، بنما، بوتان، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بيرو، تايلند، جزر كوك، ساموا، السلفادور، سيشيل، طاجيكستان، رواندا، غواتيمالا، فانواتو، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قيرغيزستان، كمبوديا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، ملديف، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا.
- <sup>20</sup> هذه البلدان هي: أوغندا، بنغلاديش، توفالو، تونغا، دومينيكا، فيجي، لاو، لبنان، مدغشقر، ملاوي (فضلاً عن جزر توكيلاو في نيوزيلندا).
- <sup>21</sup> أُطلقت هذه النداءات في مؤتمري إقليميين عُقدتا في ٢٠١٨ بشأن موضوع “وضع التشريعات اللازمة لإدارة مخاطر الكوارث على نحو مراعي للمناخ” في المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وضم الحدثان الجمعيات الوطنية وممثلين حكوميين من الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية.
- <sup>22</sup> انظر (2017) Bündnis Entwicklung Hilft, *WorldRiskReport: Analysis and Prospects 2017*. متاح في الرابط التالي: [http://weltrisikobericht.de/wp-content/uploads/2017/11/WRR\\_2017\\_E2.pdf](http://weltrisikobericht.de/wp-content/uploads/2017/11/WRR_2017_E2.pdf).
- <sup>23</sup> انظر (2017) United Nations Development Programme, “Table 1. Human Development Index and its components”. متاح في الرابط التالي: <http://hdr.undp.org/en/composite/HDI>.
- <sup>24</sup> القائمة المرجعية الجديدة مرفقة بهذه الوثيقة. وتُلتمس التعليقات على مشروع القائمة المرجعية حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها من خبراء إدارة مخاطر الكوارث بحلول ٣١ أغسطس ٢٠١٩. ويرجى تقديم التعليقات إلى العنوان التالي: [disaster.law@ifrc.org](mailto:disaster.law@ifrc.org).